

نحو نموذج فعال للضبط الاجتماعي
في المجتمع الجزائري.
قراءة تقييمية للأبحاث الاجتماعية
حول الانحراف والجريمة

عبد الله ساقور
أستاذ التعليم العالي
قسم علم الاجتماع. جامعة باجي
مختار، عنابة.

مستخلص

تعالج هذه الورقة موضوعين متلازمين في الحضور، إذ يتصدى الأول لجرد فعاليات الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع حول "الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري والمجتمعات المعاصرة". وتميزت فعالياته بحضور عدد كبير من الدارسين والباحثين و المهتمين بالسلام المدني. وتوزعت العروض على مدى يومين كاملين 12 و 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2000 ، والموضوع الثاني الضبط الاجتماعي و علاقاته بالتنظيم الاجتماعي.

استعان المتدخلون في الملتقى بذلك الجزء من التراكم المعرفي- قطريا و قوميا و عالميا- فكانت الموضوعات المثارة و التعليقات عليها : "أن المجتمع الجزائري على- غرار المجتمعات المعاصرة- مجتمع لا يلتزم بحماية الفرد، و الحفاظ عليها و تأمين السلام لها و تيسير سبيل الحياة الكريمة في نطاق التضامن القطري و القومي و العالمي". و حول هذه المعضلة اختلف المحللون و تباينت طروحاتهم. فالبعض عزا ذلك إلى فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية القاعدية. و هذا الآخر كان مدعاة للخلف " Controversial " في أحكامه التفسيرية. و بلغة أكثر وضوحا، فالجدل المثار لم ينته إلى حد، بقدر ما أثار الشك في التنظير في الحال الذي لم يجد فيه النقد مطعنا في أهمية ضبط السلوك و مقاومة الانحرافات على نحو ما قيل في هذا الملتقى.

لكن هذه الحقائق العارية و النسبية تغدو دون معنى ما لم تبذل محاولة نقدية و تقييمية و تتخذة كخلفية للموضوع الثاني المفقود في هذا الملتقى ألا و هو : " موضوع الضبط الاجتماعي وعلاقاته بالتنظيم الاجتماعي، لما يتميزان به من عالمية " Universalism " ينص عليها القانون الجنائي من جهة، و ما يتلقاه الناس من مشاعر الانقياد و الطاعة و الانضباط في سلوكهم من جهة أخرى.

وتختتم الدراسة بعرض الجهود المبذولة حاليا في الجزائر لتعديل السلوك و تخفيف الفساد، و على هدي التغيرات التي حصلت في الجزائر و الواقع الدولي الجديد.

الكلمات الرئيسية: انحراف، إجرام، توصيم، نموذج AGIL للضبط الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.

This article reviews the widespread of deviance behaviour as claimed in the seminar activities. Despite the semantic debate about it, there is no reference to social control. A contribution to bridge the gap between deviance and social control is advanced. The rise and fall of law and order of a sociological approach are considered, together with its consequences for social adaptation in harmony with the global change.

الموضوع الأول : فعاليات الملتقى

إشكالية هذا الملتقى هي: التنظيم الاجتماعي وقدرته على ضبط العلاقات الاجتماعية بين الناس وتنظيمها ببذل الجهد والفكر ودفع الأموال واستغلال الوقت للنهوض بالمجتمع الجزائري. غير أن هذه الجهود والأفعال تجد من يقاومها ويعمل على تبديدها مما يجعل التنظيم الاجتماعي المحكم متيقظا Alerted باستمرار لردعها و لو بالقوة، إذا استدعى الأمر ذلك .

أهداف الملتقى : حددت هيئة تنظيم الملتقى أهدافه كالتالي :

1. تفسير الظاهرة الانحرافية أو الإجرامية واستقصاء أسبابها ووسائل مكافحتها .
2. دعوة مفتوحة لإشراك الباحثين في العلوم السلوكية القيام بدراسات متخصصة Pluridisciplinary تستهدف إحكام تنظيم المجتمع الجزائري.
3. القيام بجرد نقدي لكل الاتجاهات والتوجهات والنظريات المفسرة للسلوك الانحرافي أو الإجرامي .
4. التشخيص الموضوعي للظواهر الانحرافية وتقديم الحلول للوقاية منها.
5. استنباط نموذج "مشروع مجتمع" يتولى عملية الضبط الاجتماعي من جهة، ويكفل الحريات الفردية والجماعية في الوقت ذاته من جهة أخرى.

6. بعث مؤسسات علمية "مخابر" تساعد الباحث والسلطات في احتواء هذه الظواهر الضد / اجتماعية "Anti-social" والحد من أثارها السلبية والتدميرية على المستويين الميكرو والماكرو - سوسيولوجي .

محاور الملتقى : تعددت محاور أبحاث الملتقى وكانت كالتالي :

1. المقاربة السوسيولوجية لظاهرتي الانحراف والجريمة.

2. الانحراف الاجتماعي - الثقافي .

3. مؤسسات الوقاية من الجريمة .

4. الجريمة الفردية والجريمة المنظمة .

5. المجتمع الإنساني والجريمة .

سير أعمال الملتقى : عرضت عدة أبحاث ودراسات وشهادات اشتق بعضها ، كليا أو جزئيا، من ملاحظات أو بيانات تم جمعها عن السلوكين الانحرافي والإجرامي في المجتمع الجزائري منذ سنة (1980) إلى غاية سنة (1993) حيث عرفت سنة (1992) وحدها وقوع [134230] جريمة، توزعت بين مخالفات ، جنح ، جنایات تم التبليغ عنها لمصالح الشرطة ⁽¹⁾ .

أنشطة الملتقى: توزعت أنشطة الباحثين والدارسين والمهتمين في شكل جلسات " Sessions " أو ورشات " Workshops " ولا نستطيع عرض جميع المداخلات لكثرتها . وهذا لا يعني التقليل من قيمة أفكارها وجهود مقدميها وإنما نختار بعضها للتعريف بفعاليات هذا الملتقى ، بعد التأكد من أنها تشمل ما لم نتحدث عنه.

أولاً؛ الجريمة الفردية والجريمة المنظمة : المحاضر الأول هو الأستاذ الدكتور أحمد حويطي من جامعة الجزائر ، موضوع محاضرتة: " الجريمة المنظمة والمجهودات الدولية والإقليمية لمواجهتها " والمحاضر الثاني هو الدكتور فريد بن الشيخ⁽²⁾ من المديرية العامة للأمن الوطني وموضوع محاضرتة : " الإجرام المنظم : تهديد حقيقي للديمقراطية في العالم " .

وقد اتفق المحاضران على التنامي المضطرد لمعدلات الجريمة المنظمة على المستويين القطري والقومي والدولي ، بحيث ترتب عنها زعزعة استقرار بعض الدول والنيل من هيبتها ، هذا من جهة ، أما أثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فقد كانت وبالا على المجتمعات المتضررة، من جهة أخرى. وحظي التحليل الإبيستمولوجي

للجريمة المنظمة من خلال البحث في طبيعتها والتساؤل بشأنها : هل هي مشكلة اجتماعية أم قانونية ؟ وقد اجتهد الباحثان في تبيان خصائصها ومؤسساتها الممتدة عبر العالم . وكان هذا بناء على المعطيات المتوافرة بحوزتهما، ثم خلاصا إلى إيراد الجهود الدولية والإقليمية وتقويمها وهذا للحد من أثار الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وتهديدها للديمقراطيات الناشئة.

وعليه؛ فإن الجريمة المنظمة ثقافة فرعية ، وتبدو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات مخالفة لطابع الثقافة الكبرى .

وجاء التصنيف الثاني للجريمة الفردية وما سببه هذا السلوك الإجرامي من إيذاء للآخرين حيث حاضر الدكتور نوار الطيب (3) من المديرية العامة للأمن الوطني فبين أن جريمة القتل ، حسب دراسته وموقعه ، لا تكون العوامل المباشرة هي الداعية له فعلا ، بل توجد عوامل دفيئة تكمن في شخصية المقترب لهذا الفعل، لا يستطيع الإدلاء بها إلا في ظروف مصطنعة ومعدة سلفا من قبل الباحث .

وفي محاضرة الأستاذ داود معمر من جامعة عنابة التي عنوانها " انعكاسات الجريمة عند (4) الشباب في الجزائر " لاحظ وجود عوامل سوسيو-اقتصادية وأخرى سوسيو-ثقافية متشابكة بوثوق زجت بالشباب الجزائري لارتكاب الجرائم " Infraction " .

ثانيا؛ العنف ، العدوان والانحراف بسبب الموقف: حظي الانحراف الاجتماعي- الثقافي بقسط معتبر من التدخلات تمحورت جلها حول مقالات وأراء انطباعية، بناء على بعض المواقف التي تكون فيها المرأة أو الفتاة في وضع تدفع بها إلى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك . فالمحاضرة الأولى للأستاذة خديجة بن خليفة من جامعة عنابة تحت عنوان "الوالدة العازبة : ضحية أم مذنبه ؟" وعللت مبررات مداخلتها تلك في وجود (34000) حالة والدة عازبة و ما يعادل ذلك من الأطفال غير الشرعيين والمبلغ عنهم رسميا في سنة (2000) على المستوى الوطني. وكانت منطلقاتها سوسيو-ثقافية تتأرجح، حسب رأيها، في وجود المرأة أو الفتاة في وسط اجتماعي يتجاذبه تياران ثقافيان : أحدهما تقليدي متشدد والآخر موغل في التحرر إلى جانب عوامل اجتماعية أخرى نالت كلها من القيم الأخلاقية والدينية لدى الأسرة الجزائرية. وساندتها في مقاربتها تلك الأستاذة نادية بوزراع من جامعة عنابة بمحاضرة تحت عنوان: " التربية الأسرية وانحراف الفتاة في الجزائر " حيث ورد في تدخلها أن الأسرة الجزائرية تمر بمصاعب مستعصية مما جعلها

شبه مستقيلة أحيانا وعاجزة أحيانا أخرى عن التكفل الحقيقي بتربية الفتاة. وبدأت مظاهر انحرافها بالتدريج : التمرد على الوالدين والعدوان عليهما، الهروب من البيت، التشرّد، الدعارة واللجوء إلى السرقة وتعاطي المخدرات... وتعتقد الدارسة أن هذه الظاهرة غريبة عن المجتمع الجزائري ذي التقاليد الإسلامية. وقد زودتنا الباحثتان بأفكار تتناول العنف والعدوان والانحراف بسبب الموقف في ضوء المظاهر العامة وفي نموذج الثقافة وطابع المجتمع المأزوم.

ثالثا ؛ المؤسسات الاجتماعية والانحراف : مجموعة هموم ومشاكل وحلول طرحت في هذا الملتقى حيث تناول الدكتور محي الدين مختار من جامعة ورقلة هذه المؤسسات ودورها وعلاقاتها المتداخلة بظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر (5) . حيث تركزت مداخلته حول مؤسسات : " الأسرة ، دور الحضانة والمدرسة " باعتبار أن وظيفة هذه المؤسسات تكمن في تهذيب وتعديل السلوك لدى الحدث المنحرف. وحذت حذوه الدكتورة مربوكة نوار من جامعة عنابة ومحاضرتها " البيئة التعليمية و الانحراف في الجزائر " حيث أوضحت في مداخلتها أن السياسة التعليمية المنتهجة حاليا، تعترضها صعوبات وتنتج تسربا مدرسيا يؤدي إلى الانحراف . وبذلك فهي تقترح نمودجا تعليميا بديلا يقوم على ثلاث : التربية ، التعليم وأخيرا التكوين على اعتبار أن هذه الوظائف إذا - برمجت ونفذت بإتقان - فإنها ستكون صمام أمان للحدث كي لا ينحرف.

وفي السياق ذاته طرح الأستاذ علي سموك : " إشكالية العنف في الوسط المدرسي " فانتقد المنظومة التربوية الحالية - شكلا ومضمونا - برامج وطرائق التدريس ، وكذلك المعلم والتلميذ واعتبر أن العلاقات واهتزازها بين مختلف المتفاعلين بالعملية التربوية تحتوي بذورا خفية للعنف الكامن يتم التعبير عنه، كلما سمحت الظروف له بذلك .

إن تراكمات الانحراف بسبب الموقف حدثت نتيجة للصراع الثقافي، والذي يظهر في صور متعددة : الحدث الجانح ، الفتاة الجانحة الخ ... على الرغم من أن هؤلاء في هذه الأحوال ينظر إليهم باعتبارهم أفرادا محترمين في المجتمع ... ولكن تبقى شروط الإثبات شبه منعدمة في هذه المقالات.

رابعا ؛ تفكك البناء وانحراف السلوك ومشاكل المجتمع الجزائري : لاحظ بعض المحاضرين أن البحث في أسباب الانحراف أو الجريمة ينبغي أن يتجه اتجاها سوسيولوجيا حيث تدخل الدكتور محسن عقون من جامعة قسنطينة بمحاضرة: " الوضع

الاجتماعي وعلاقته بالانحراف ثم الجريمة. " فأكد وجود علاقة بين الانحراف والشخصية المنحرفة وأرجع ذلك إلى خلفيتها الاجتماعية ودوافعها الذاتية ، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي مما يدفع إلى الانحراف وصولا إلى الإجرام. وقد شاركته في ذلك الأستاذة فريدة ناصر من جامعة بسكرة من خلال تقديمها : " طرق التصميم المعماري وارتفاع معدلات الانحراف في المدن الكبرى ". حاولت هذه المهندسة المعمارية تفسير هذه الظاهرة من خلال البحث في نمط الايكولوجيا الحضرية و رأت وجود علاقة ظرفية بين النمو الحضري وارتفاع نسبة الانحراف في بعض أحياء مدينة باتنة . وعليه ؛ يقع مصممو الإسكان في معضلة البحث عن فن للعمارة يكون آمنا سواء داخل البيوت أو في محيطها أو منطقتها .

وإذا كانت الفتاة، المرأة، الحدث والشباب... متمردين "منحرفين" في نظر معظم المتدخلين هنا عائد لأن المجتمع الأكبر لا يشبع حاجاتهم، وليس لديهم دور طليعي في دعم المعارضة داخل البيت وخارجه أو حتى الاضطلاع بمسؤولية الاختيار... وتزامن ذلك مع رفض المسؤولين عن السياسة في المجتمع تغيير ترتيب عناصر هذا البناء - استجابة منهم للتغيرات والتحولات الجذرية- التي تحدث في مجالات الحياة المادية. وربما كان هذا التصور هو الذي دفع الأستاذ بوهروم عبد الحكيم من جامعة عنابة إلى تناول موضوع الانحراف من زاوية : " التقسيم الاجتماعي الجديد للعمل وإنتاج الانحراف الاجتماعي في الجزائر ". ويبدو توجهه واضحا في سيادة نظام اقتصادي غير متوازن يترافق مع نظام اجتماعي قوامه الإقصاء " Exclusion " يكون من حصائلهما الانحراف طمعا في تحقيق مكاسب مادية أو سلطوية. وتوزيع مصادر الثروة والسلطة ومستويات توزيعها في المجتمع الجزائري ، تؤثر في أمور كثيرة تتعلق بالمستوى المعيشي للسكان والخدمات المتاحة والرعاية المتوافرة لديهم ، الأمر الذي له تأثيره الكبير على ملامح السلوك الاجتماعي-الثقافي مع وضع النابض السياسي من حيث حكمه الراشد وتزايد ضغوط الفقراء عليه والعولمة ودمج سوقه الخ ... من العوامل ، كلها لها وجاهتها قد تعمل على تفريخ للمشكلات الاجتماعية ومنها موضوعات هذا الملتقى . و هي مشكلات تضعف من موقع ومكانة الدولة الوطنية في السياسات الإنمائية والعلاقات الدولية على حد سواء.

وجاءت محاولة الأستاذ الطاهر جعيم من جامعة قسنطينة : " مشكلة تعاظم المخدرات في أوساط الشباب الجزائري كنموذج " . إذ قام المتدخل بتحليل طبيعة مفهومي المخدرات

والإدمان بالإضافة إلى حصره لأنواع المخدرات الأكثر استهلاكاً لدى الشباب الجزائري، وعزا ذلك إلى ما هو حاصل من تفكك في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري .

ولما كانت المخدرات وتعاطيها خطراً كبيراً. فإن التعميم في مجال الرصد والدراسة يثير عدداً من الصعوبات ويدعو إلى وقفات تأملية حتى لا تضيق حقائق الواقع الاجتماعي في ضباب أو هام التعميم ، وإن اكتسبت بموضوعية العلم. إذ على العكس من ذلك عرض الدكتور عبد الله ساقور ⁽⁶⁾ من جامعة عنابة ورقة : "أثر التنمية في معالجة المدمنين . التجربة الجزائرية" . وهي دراسة ميدانية استطلع فيها مركز " بوحمره " (ضواحي عنابة) والمعروف تحت اسم : " Centre Intermédiaire des Soins aux Toxicomanes " . وهو عبارة عن مركز طبي اجتماعي وسيط يشرف عليه أطباء الأمراض العقلية من مستشفى الرازي و بمساعدة من بعض الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والمرشدين الدينيين . أي أنه مركز وقائي علاجي يمزج بين العلاج الحديث ممثلاً في الجانب الطبي من جهة ، واستخدامه لطرق إسلامية تقليدية في معالجة المرضى وتقوية عزائمهم - روحياً واجتماعياً و نفسانياً- من جهة أخرى . وهو مركز يستخدم كبنك لجمع البيانات عن الإدمان والمدمنين في هذه المدينة وينشط في تحسيسه للسلطات وكذلك تنظيمات المجتمع المدني الناشئ قصد التكفل الجيد بهؤلاء المرضى الذين تتزايد أعدادهم وإقبالهم عليه. وكانت حصيلة المقابلات التي أجريت مع بعض المدمنين تؤكد وجود علاقة ما بين التفكك الاجتماعي وإدمانهم . عرض الباحث للنسق الاجتماعي الجزائري قبل الاستقلال وأثناء حرب التحرير و أخيراً مراحل ما بعد الاستقلال . وعزا التفكك الاجتماعي وانتشار المخدرات من خلال ما كتب الطب النفسي حول الشخصية الجزائرية وانحرافها من خلال المقابلة بين طبيبين فرنسيين من مستشفى البليدة (ضواحي الجزائر) اللذين اختلفا في تفسيرهما للسلوك في المجتمع الجزائري، حيث يرى "Porot" ذو النزعة الشوفونية أن "العربي" في الجزائر متخلف عقلياً " Débile " و لا يستطيع التعلم. بالمقابل فإن الدكتور "Frantz Fanon" هو الآخر أكد على مبدأ التفكك وانتشاره واتساع نطاقه فأصبح مشكلة اجتماعية لا يصيب الأفراد فحسب وإنما تصيب مجتمعاً بأكمله ⁽⁷⁾ . وتوالت حلقات التفكك الاجتماعي بفعل فشل المشروع الاشتراكي التحديثي، وغدا الاستقطاب أكثر عمقا والصراع على السلطة والثروة أكثر وحشية وديمومة، مما أدى إلى تعميق نطاق الظروف التي تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافي كـ : انحراف الأحداث والفتاة

والدعارة والإدمان على المخدرات والقمار والرشوة والكحولية والسلوك الإجرامي والمرض العقلي ...

- خامسا؛ الإسهامات الفكرية والتنظيرية ومقارباتها للانحراف والجريمة : اتجه بعض المتدخلين إلى البحث في البنى الفكرية والمدارس النظرية المفسرة لأسباب الجريمة والانحراف عموما . وجاء تدخل الأستاذ بوطوطن محمد الصالح من جامعة عنابة : "بعض النظريات المفسرة للجريمة. " حيث تعرض للنظريات البيولوجية والعقلية والنفسية والاجتماعية والطبيعية والتكاملية. وفي الشأن ذاته، أثنى الأستاذ محمد قماري من جامعة مستغانم : " العنف والعدوان: أسبابه والنظريات المفسرة له". بينما ركزت الدارسة نادية بوشلاقل من جامعة ورقلة على : " ظاهرة الحرمان العاطفي وأثره على انحراف الأطفال" حيث تتوقع الباحثة النفسية-الاجتماعية : أن الطفل المحروم عاطفيا يتحول إلى شخص منحرف قبل البلوغ وبعده. وأعد الأستاذ بزاز عبد الكريم من جامعة عنابة موضوعا حول : " التوصيم الاجتماعي" حيث عبر عن ذلك التمييز الاجتماعي بين الناس وأكد أن الشخصية المنحرفة وتقابلها مع الشخصية السوية ، يخلق هوة تفصل بين الاثنين : قولا ، فعلا وإحساسا وطرائق الحياة عموما.

وعلميا تتأسسنا تلك الإسهامات التي أضافها بعض الرواد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وفقهاء القانون الجنائي، وعلماء الأنثربولوجيا والأنتولوجيا والأنتوجرافيا. وبمجهوداتهم حددوا الأبعاد الحقيقية لعلم اجتماع الانحراف . فالاعتراف بفضل السابقين في العلم فضيلة!

- سادسا؛ المجتمع الإنساني والجريمة : وأخيرا، فسرت الجريمة على أساس أنها طبيعية تتلازم مع الحياة حيثما وجدت ، وأن المجتمعات البائدة والسائدة اهتمت لأمرها وأمر مرتكبيها. وكانت محاولة الدكتور كواش حسين من جامعة الجزائر : " العولمة والانحراف " إذ فتش في كتب الأقدمين وأفكارهم الخاصة عن الجريمة والمجرم، وعن موقف المجتمع منهما ... غير أنه لاحظ أن الجريمة تتطور عبر العصور وأن الثورة الثقافية والاقتصادية على وجه التحديد، حدثت فعلها في تغيير القيم والأخلاق ونماذج السلوك الإنساني لدى شعوب المعمورة. وهو أمر يدعو إلى القلق لما يحدث من عدم انسجام اجتماعي وديني وأخلاقي واقتصادي وثقافي.

وانتهم المحاضرات المجتمعات - المتقدمة تكنولوجيا - بإطلاق العنان للحريات الفردية والجماعية مما شجع على الانحراف بكل صوره. ويبدو من اتهامه عدم وضوح المعيار الغربي (اليهودي - المسيحي) الذي أدى إلى بلبلة الأفكار والاتجاهات وخاصة عندما يعني المعيار ما يعنيه لتقافة أو حضارة شيئاً مختلفاً.

ونظراً لأهمية ما دار من حوار وما طرح من إشكالات فإن التأمل فيها يؤدي إلى ما يلي :

- أولاً؛ التركيز المفرط على الفئات الاجتماعية " الهشة " " Powerless " داخل النسيج الاجتماعي الجزائري (الحدث، الفتاة، المرأة، الشاب) دون غيرهم. على الرغم من وجود فئات وشرائح اجتماعية نافذة في المجتمع باعتدائها على المعايير، بصورة علنية وسرية، بحيث نالت انحرافات وجرائمه من هيئة التنظيم الاجتماعي، تتجاوز حدود الملاحظات أو المقابلات الحرة أو المقننة أو الكتابات الانطباعية و الإنزلاقية - أحياناً- التي غطت معظم محاور السلوك المنحرف أو الإجرامي. ويلمس من ذلك طمس بعض الحقائق الجوهرية من انكشاف نظمنا الاجتماعية. وأنها كائنات بشرية محكومة أساساً بقانون الصراع بين عالمي الشيوخ والشباب فقط وينكرون عملية التضامن من أجل الغاية ذاتها فيما بيننا في الوقت ذاته، و يكفي وجودها لتأكيد المخاض العسير الذي يعيشه المجتمع الجزائري .

- ثانياً ؛ ولما كان الدارسون للجريمة المنظمة حسب واقعهم الطبقي يستطيعون التعرف على جانب من واقعها وتجاهل جوانب أخرى، يلاحظ التغاضي عن المشكلات التي تفرزها النظم الاجتماعية ومسؤولياتها في إحداث الانحراف والإجرام . وكان من المتوقع تقديم بحث واحد -على الأقل- عن البيروقراطية وانحرافات والدروب التي تسلكها لتثبيط عزائم موكلها أو النيل من حقوقهم، وكيفية إحالتها الأفراد إلى كائنات منفصلة بالواقع وغير فاعلة فيه لم يتطرق إليها أحد . وأن الخيار المأزقي في التعامل مع المواطن الجزائري توجه أدى إلى انزلاقات خطيرة وأسست للعنف السياسي لاحقاً.

- ثالثاً؛ هناك من حمل المؤسسات الاجتماعية القاعدية كالأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي والأحياء غير المخططة ووصموا مريديها بالانحراف والجريمة " Stigmatisation " فمنحنى التوصيم (العار) الاجتماعي للفقير ، للفتاة والشاب والمرأة و " المحقور " عموماً، تبدو نكرة موصوفة " Labelling " حفلت بها معظم المداخلات .

- رابعاً؛ فقدان موضوعات الملتقى الأصالة الجزائرية حيث برزت الممارسة الجامعية للجامعيين الجزائريين امتداداً للتقاليد الجامعية الغربية⁽⁸⁾ . وأن النظريات العلمية المشار إليها وسيطرتها شبه المطلقة على العقول أثبتت ضحالة نتائجها في هذا الموضوع. على الرغم من استغراقها في الزمن لأكثر من خمسين سنة . وأن المعرفة العلمية في هذا الموضوع : " Sociology of Deviance " علم اجتماع الانحراف تطورت من خلال التعارض بين نتائج المشاهدات والتجارب الجديدة . وطبيعي أن النظريات العلمية تتبدل طبقاً للحقائق المكتشفة حديثاً ، وغالباً ما يجري خلاف بين العلماء نتيجة التناقض بين التجارب القديمة والجديدة⁽⁹⁾ .
- خامساً؛ إن جانباً كبيراً من أنشطة الباحثين والمتدخلين تمثل في صياغة عدد كبير من التصورات " Concepts " كـ : الانحراف و الجريمة و التوصيم والعنف والعدوان الخ ... والتي تبدو مشتركة ومتداخلة لم تلق عناية مقبولة -نسبياً- من التحليل الابدستمولوجي وبدأت في الموضوعات المثارة على اختلافها، مصادرة تنطبق على كل شيء ومن عدة جهات وفي عدة مناسبات .
- سادساً؛ غلب على معظم العروض طابع الثقافة العامة المرتجلة بحيث لم تتصد أي دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق مثلاً والذي هو- أبغض الخلال عند الله - كحال للانحراف. ويسري الحال ذاته عندما يتعلق الانحراف بالعنف المادي أو الرمزي الذي يمارس ضد كائن إنساني ما، وفي زمن ما ووفقاً لموقف ما... إذ أن المجتمع الجزائري على - غرار نظرائه من المجتمعات- يعاني اعتلالات " Anomalies " انحرافية تمتد جذورها قاعدياً من : الطلاق وتمر عبر قنوات التدخين و الكحولية و القمار و التعسف والتسويق والبيروقراطية وينتهي بالسطو على الأموال العامة أو على صندوق الانتخابات وارتكاب الجرائم . وهي وقائع اجتماعية عارية " Naked " تحتاج إلى دراسات ميدانية جادة، لا مجرد انطباعات وآراء تأملية أو وعظية حتى- وإن غاصت في العمق الاجتماعي - إلا أنها تبقى محدودة النتائج . فالظواهر المشار إليها أنفاً كانحرافات ، هي عبارة عن مشكلات اجتماعية وبحاجة إلى منهجية للوصول إلى حلول لمشكلاتها . ويغدر عندئذ علم اجتماع الانحراف يتعامل مع المنحرف (بن) والانحراف و موقف المجتمع منهما . وهذا التحديد في حد ذاته يعد مشكلة . فالانحراف " Deviance " - كمفهوم فضفاض يتضمن سلوكيات فردية أو جماعية مضادة للمجتمع ومعايير استقراره ، بين

يبدو مفهوم الجريمة " Infraction " ضيقا ومحدودا و تخضع بذلك الجريمة لمعايير اجتماعية- ثقافية. فالانتحار جريمة دينية في المجتمع المسلم بينما تعبر عن الفشل الاجتماعي في المجتمع الياباني أو الأوروبي وهكذا ... ويلاحظ عدم العناية بالبرهنة ببحث ميداني جاد عند مختلف الطروحات التي نوقشت في الملتقى .

ومهما يكن من أمر فإن الجهد المعتبر الذي خيم على فعاليات هذا الملتقى وجرده مختلف النظريات والتطبيقات لا تقوم على أساس حاسم، وأن الاستعانة بجميع جوانب المعرفة الإنسانية تعد أكثر من ضرورة . وأن فكرة "الرجل الطيب " أو " حسن النية " هي محض خيال. فأكثر الناس من الناحية النفسية لديهم استعدادات للانحراف وقد يتحولون إلى مجرمين. "و نفس وما سواها(7) فآلهمها فجورا وتقواها(8) صدق الله العظيم . سورة الشمس. فحيثما تظهر مشكلة النظام وحيثما يكون حل هذه المشكلة محاولة لأن يحقق المجتمع استقراره وتكامله وأن يتخطى مظاهر الانحراف، خاصة ما تفرزه الكوكبة " Globalisation " ودعوتها للتحرر والحرية، فإنه ما يفترض هو " وجود موضوعات جديدة " لهما. والحال ذاته عندما يتعلق الأمر بالضبط الاجتماعي الذي هو الآخر يتطلب " قواعد وقوانين اجتماعية جديدة " وما يترتب عنه هو ظهور نظريات جديدة لهذه الموضوعات المطروحة إلى جانب متطلباتها من قواعد الضبط .

الموضوع الثاني: نحو نموذج فعال للضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري

" من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا " صدق الله العظيم الآية 32 من سورة المائدة. تبرز الآية الكريمة بوضوح مفهوم الأمن الاجتماعي و السلام العالمي و الهداية الإنسانية. و الأمن بأضيق و بأوسع معانيه هو الغاية و في الوقت ذاته الوسيلة لتطوير أو تنمية المجتمع الإنساني. أي أن الأمن عموما يتشكل من :

أولاً؛ الضبط الاجتماعي الذي يمارس قوة الردع والقهر " Relego " له معالمه الواضحة في تنظيم السلوك الاجتماعي والثقافي للأفراد. ويأتي القانون مجددا للحقوق وللواجبات و للمحافظة ولتوطيد النظام الاجتماعي ، بحيث يغدو الفرد والجماعة أو المجتمعات المحلية والقومية وحتى العالمية، محصنة ضد التصغير والتحقير أو العدوان أو الذوبان في أنظمة اجتماعية ترفضها الطبيعة البشرية ذاتها . ولكن القانون هو من صنع السلطان وإرادته بالإضافة إلى عوامل أخرى مشتقة من واقع اجتماعي. هي الأخرى

تصنع الضوابط والقواعد المنظمة للسلوك. وهو ما يؤدي إلى ظهور سلطة تنظيم اجتماعي يعيش الأفراد والجماعات والمجتمعات بصورة واضحة فيه.

ثانياً؛ يفرق فقهاء القانون بين قواعد القانون وتلك القواعد السلوكية العامة في المجتمع التي يتعامل الناس بها كقواعد " للمجاملات " يفرضها الدين أو الأخلاق أو العادات أو الأعراف الخ إذ لا يترتب على مخالفتها جزاء خاصة في مجتمعات الدولة- الأمة، في إطار الحضارة اليهودية - المسيحية وتأثيراتها المتباينة على الشعوب الأخرى حسب درجة التأثر بها. أما المجتمعات العربية والإسلامية فرغم تأثرها المبتور " Pseudo-Westernisation " بهذه الحضارة المتفوقة، حضارياً وثقافياً، فإن الدين في هذه المجتمعات المسلمة يحتل موقع الصدارة في التشريع. أي كمرجعية " Refero " - تسوغ وجود الأنظمة الاجتماعية ذاتها وتتسبب إليه معظم القواعد القانونية . وبذلك يبدو الدين الإسلامي أوسع نطاقاً من القانون الغربي المرجعية لأنه يتجاوز تنظيم علاقة الفرد بغيره خارجياً، ويقر وجوباً تنظيم علاقة الفرد المسلم بنفسه وبخالقه داخلياً . ومن محصلة دمج المرجعية " Refero " مع القوة الضابطة " Relego " في الحضارة اليهودية- المسيحية تتفوق دولة القانون ، بالمقابل فالمنتون للحضارة الإسلامية يرون تكامل الجزاء الدنيوي مع الجزاء الآخروي من قبيل ما جاء في الآيتين الكريميتين من سورة النور " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رحمة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين (2) الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين (3) صدق الله العظيم". وبناء عليه، تتميز القاعدة القانونية بالكلية والإلزام. وهذا الثبات في تأسيسها يجعلها متغيرة في تطبيقاتها ، في حين تكون قواعد الشريعة الإسلامية مطلقة . فخلال حرب الخليج الثانية سنة (1991) أبدى أحد الضباط الأمريكيين استغرابه من تمسك العربي بأحكام الشريعة لأحد الضباط العرب فأجابه العربي : " لك أن تقارن بين معدلات الجريمة والانحرافات بين بلدينا " (15 P ; 1994 : Geyer,F). ويستند الضابط الأمريكي هنا إلى أحكام القانون الوضعي والمستمد أساساً من القانون الطبيعي والروماني والقليل جداً من القواعد الكنسية. وحول غياب القواعد الكنسية في الدين المسيحي يعلق فقيه القانون { عبد الرزاق السنهوري } (ص 100-103, 1950) في ما معناه : " لو أن المسيح عليه السلام أرسل إلى قوم غير اليهود ، وبعث في عهود البداءة لكان من المحتمل

أن تكون رسالته قد تطورت فأتى بقانون إلى جانب الدين . وهذا يعني أن الدين المسيحي لم يعالج أمور الدنيا لدرجة يمكن الانتفاع به في القوانين الغربية " .

ثالثا ؛ وإذ عمد الغربيون " عنوة " إلى إخراج مساهمة الحضارة العربية - الإسلامية من إطارهم الأيديولوجي ، فهذا لا يعني أن كل ما يأتي من الغرب وافد غريب بل أن جزءا عريضا منه يحمل طابع المسلمات حيث كتب (Campbell 1994. P21) : " أن الناس إذا قدر لهم أن يستمروا في معاداة ومنازلة بعضهم بعضا ، وعدم التعاون مع غيرهم ، فإن العلاقات التي تقوم بينهم لا يمكن وصفها بأنها "اجتماعية" و لا يمكن أن يشكلوا " مجتمعا " . فالدرس هنا مفاده أن القوة الحقيقية. " Real Power " تكمن في :

1. الصراع من أجل البقاء لتوطيد أركان الأمن .
 2. تقويم أسلوب الحكم وجعله راشدا " Bonne Gouvernance " . وإدانة كل حاكم مستبد ، كابت للحريات .
 3. التشهير بمصادرة أموال الناس الخاصة والعمومية .
 4. الحمل على ظلم القضاة.
- وهي مبادئ تقترب كثيرا مما بعث به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري حيث كتب له :

1. - أس بين الناس بوجهك ، وعدلك ، ومجلسك .
 2. - لايمكنك قضاء قضية اليوم فراجعت فيه عقلك ، وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ، مراجعة الحق خير من التماذي في الباطل
 3. - البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر وهكذا... (الشكعة: 1982 ص 73)
- وتأسيسا على ما سبق ، فالأفراد إذا يعيش بعضهم مع البعض ويعبرون ، ماديا ومعنويا، عن هذه المظاهر التاريخية التي تدعم أو تقوض أسباب الانقياد أو قوة الطاعة ودوافعها. إن الجريمة أو الانحراف عموما وقائع مادية قبل أن تكون قانونية لها جوهرها وآثارها. وعلى الرغم من التقدم المذهل في قدرات مجتمعات ما بعد الحداثة وتحقيقها لشروط السلامة في أهدافها وشرعية القبول لها من أغلبية أفراد مجتمعاتها إلا أن هذا لم يقها أخطار الانحرافات والجريمة ، حيث استخدم المجرمون والمنحرفون الذكاء الصناعي لخدمة أغراضهم . وهو واقع اجتماعي يقترب ويبتعد قليلا عما يحدث في المجتمعات النامية وأضحت جميع المجتمعات منكشفة⁽¹⁰⁾.

وبملاحظة الأوضاع الأمنية في البلدان المختلفة ، يمكن القول بحدوث تحول في المقاربة ونعي لضحالة النتائج. وبدأ التفكير بتطبيقات جديدة لتنظيم المجتمع ما بعد الحداثة، على أساسها تبحث في علاقة الضبط الاجتماعي وتقبله/ تطابقه مع التنظيم الاجتماعي .

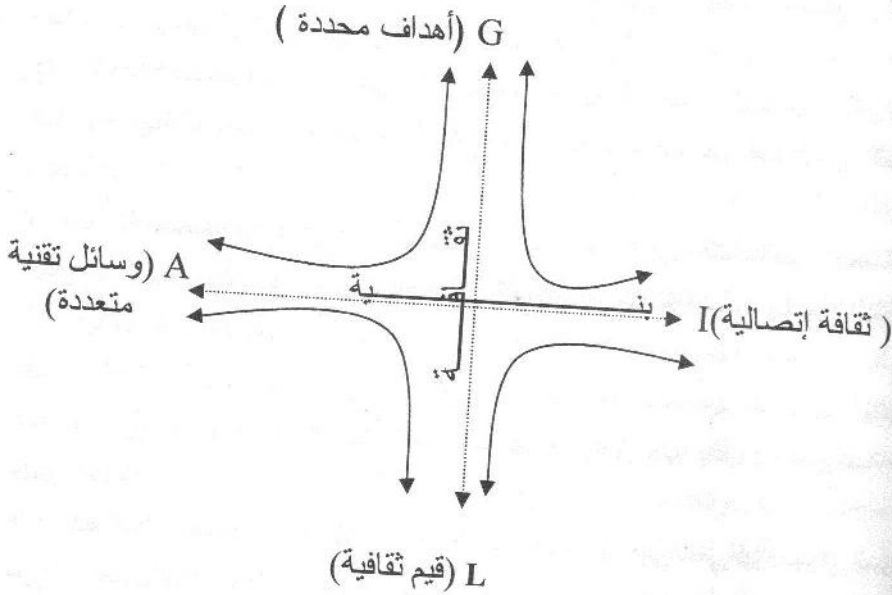
الضبط والتنظيم وفق نموذج AGIL:

يتصف النموذج "Paradigm" عموماً بوجود عدد من المفاهيم والمصادر تتعلق بموضوع محدد مازال الخلف يشوبه ولم ينته إلى حد. وينطبق هذا على نموذج "AGIL" في شكله وجوهره ويستخدم في دراسته مناهج وتقنيات ، أملاً في الحصول على عوامل للارتباط عند التطبيق. وما تنتجه من معارف يتوقع الدارسون لها ، الحصول على معارف من صنف البراكسيس "Paraxis". وقد حاول عدد كبير من علماء الاجتماع الغربيين⁽¹¹⁾ إيجاد "وسائط" لفكر يؤسس للحرية والإرادة ويتطابق/ يتناظر / يتقاطع مع الضبط الاجتماعي ، الأمر الذي يتطلب نمو مثل عليا ، واستخدام قواعد وأحكام ومعايير محددة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم . والواقع أن Donati⁽¹²⁾ قد وضع أساس مشروعه النظري A,G,I,L في عمل مبكر سنة (1994) من خلال ورقة قدمها في الملتقى الدولي 13 لعلم الاجتماع ، بيلفيلد ، ألمانيا . ولقي دعماً من "Lucas" و "Habermas" واستفاد من ملاحظتهما في نقده للبارسونزية المحدثه. واستطاع لاحقاً سنة (1997) تطوير تعبير مرئي يستند على عدد من المفاهيم والمصادر . وبرر ثورته على الوظيفية وانتقدها وميز بين اتجاهين نظريين فيما يتعلق بموضوع مشكلة النظام الاجتماعي .

1- توجه نظري يقر بأسبوعية دراسة موضوعات الضبط الاجتماعي وتوطيده داخل نطاق إقليمي محدد يمارس سلطة القهر والردع . وعرف هذا التوجه لديه بالنظريات القسرية "Lab /Theories" .

2- توجه نظري يولي اهتماماً ، أحياناً مبالغ فيه ، لموضوع الحريات . وأطلق على هذا التوجه النظريات الليبرالية "Lib /Theories" . ومن تناقضهما أعد مصفوفة حول الواقع الاجتماعي في المجالات الاقتصادية والسياسية والحقوقية والنفسية والعلاقات الصناعية والتحليل النفسي . وبهذا التصنيف يمكن الفصل بين التوجهين من جهة ،

والتوليف بينهما من جهة أخرى في شكل " مركب مزدوج " Lib/Lab./ Complex والمستوحى أصلاً من فشل التجارب الأوروبية، على نحو ما حدث ويحدث في منطقتي البلقان والقفقاز الشمالي من صراعات عرقية ودينية، ناقضت " دعاة المتحمسين لكل من الطوعية " Voluntarism " و الحتمية " Determinism " في علم الاجتماع الغربي .
ولنحاول الآن أن نتتبع نموذج النظرية في شيء من التفصيل ، و الذي أطلق عليه " AGIL " . فنعرض للوحدات المكونة له وكيف تتفاعل/ تتكامل/ تتناقص/ تتطابق في توضيح صورة شفافة لما يمكن أن تقوم عليه علاقة اجتماعية تطبع مجتمعات ما بعد الحداثة (Donati : 2000 PP 47-) .



شكل رقم 1 يبين طبيعة العلاقة (ت) الاجتماعية في مجتمع ما بعد الحداثة .

فالتعبير المرئي هذا " Visual Representation " ينم عن أن :
المحور A ————— I يمثل البنية الخاضعة للتكيف والتقنين .
المحور L <----- G يمثل الثقافة برموزها ومعانيها .

ومن تقاطعهما تتضح الصلة بين معيار التمييز بين المجتمع المستقر والمتعلم والمشارك من جهة ، وبين المعرفة بالمجتمع المعتمد على المركب المزدوج " Lib / Lab Complex " - حتى ولو كان حدثا - من جهة أخرى .

يلاحظ هنا أن كل عنصر من عناصر النموذج ليس رهنا فقط بأربعة صور للعلاقات الاجتماعية و إنما بثمانية علاقات محتملة ضرورية وكافية لبناء علاقة اجتماعية ما ، وعملا بتصورات " Donati " فالأفراد الذين يمارسون أي سلوك يصبحون كالتالي :

أ - فالعلاقة المنطلقة من G إلى A أي : $G \leftarrow A$ تبين ذاك النقل في جميع القرارات (السياسية) المتعلقة بالحرية وخضوعها كاملة لجهاز الأثمان (جهاز السوق) .

ب - فالعلاقة المنطلقة من A إلى G أي : $A \leftarrow G$ تبين إلغاء جميع القيود المفروضة من جهاز السوق من خلال قرارات سياسية حرة .

ج - فالعلاقة المنطلقة من G إلى I أي : $G \leftarrow I$ تبين اختصار القرارات السياسية وتكليف بعض المؤسسات الأهلية، لتصبح سلطة وسيطة عبر التفاعل بين الحاكم والمحكوم .

د - فالعلاقة المنطلقة من I إلى G أي : $I \leftarrow G$ تبين التفاعلات الاجتماعية لممارسة السلطة والتشريعات والضوابط في المجتمعات الديمقراطية، وتحقيقا للإرادة الجماعية من قبيل المجتمع المدني.

هـ - فالعلاقة المنطلقة من L إلى A أي : $L \leftarrow A$ حيث تتفوق العلاقات غير الرسمية على السمات المميزة خاصة ما يتعلق منها بالقيود المفروضة من جهاز السوق .

و - فالعلاقة المنطلقة من A إلى L أي : $A \leftarrow L$ فهي تلغي قيود جهاز السوق من خلال شبكة العلاقات غير الرسمية .

ز - فالعلاقة المنطلقة من L إلى I أي : $L \leftarrow I$ تظهر شبكات عديدة ومتجددة وما تفعله من تطور للتنظيمات الأهلية .

س - فالعلاقة المنطلقة من I إلى L أي : $I \leftarrow L$ يضاعف قطاع التنظيمات الأهلية وتبدو مؤطرة في شكل شبكات للعلاقات غير الرسمية .

عند استقراء هذا التعبير المرئي و دراسة تساند حضارة بنياته وثقافته يتبين لنا مدى الترابط بين وحدات السلوك. وما قام به " Donati " من عمليات للتركيب والتلفيق، تداخلت فيها مفارقات " Paradoxes " عديدة استطاعت المجتمعات الأوروبية لما بعد الحداثة بها تفعيل الحرية وتلازمها في الحضور مع الضبط الاجتماعي ، وبمساندة قوية من المؤسسات الأهلية الفاعلة " Social Institutions " يكون للمجتمع المدني فيها موقعا متقدما ، يساهم في تمثيل الرأي العام عن طريق هيئات ومنظمات تتألف من ممثلين للشعب يعلنون آراءه وإرادته . وتؤثر هذه الهيئات في سلوك الأفراد وحكامهم وما يصوغونه من أحكام على القضايا المجتمعية التي تشغل بالهم . لكن هذه الهيئات ليست بديلة للنظام السياسي - الاجتماعي وإنما تتوضح مميزاتها في إقامة مسافات تفصلها عن المجتمع السياسي . لكن يتلخص عمل المجتمع المدني على مد جسور التواصل مع المجتمع السياسي ويدخل معه في حوارات ومناقشات مستمرة ، وذات ديمومة ، بغض النظر عن الموضوعات والقضايا المجتمعية المثارة ، ومهما كانت مصادر وطبيعة المجادلة بشأنها .

بذلك يغدو التركيب المزدوج " الضبط والحرية " ضرورة مطلقة في خلق وتأسيس نظام اجتماعي يساعد كثيرا في عملية الاستقرار داخل البيئة الاجتماعية . أي أن هذا التنظيم المقترح من " Donati " قد حقق قدرا عريضا من الأمن والطمأنينة لكل من فرد من أفراد المجتمع الأوروبي، ولكل جماعة من جماعاته ، حتى لو كانت منحرفة في نظر البعض⁽¹³⁾ ولعل بناء الشخصية الأوروبية في حد ذاته يعتبر ثمرة هذا التنظيم الاجتماعي. أي أنه يتخذ من الاتصال " Communication " والثقة بالنفس " Confidence " والكفاءة " Competence " معايير تعمل على تنسيق سلوك الأفراد والذين يؤدون أدوارا مختلفة، إلى جانب وجود قضاء مستقل (ضبط اجتماعي) كقوة لها معالمها الواضحة (حدودها) لتنظيم السلوك الاجتماعي - الثقافي للأفراد والجماعات المختلفة والمجتمع عموما . واسترسل " Donati " في الكيفية التي وقع التخلي فيها عن مفهوم المواطنة " Citizenship " في شكلها الكلاسيكي المركز حول الاسس القيمية السياسية " Polis Ethos " و هي عبارة عن أفكار و قيم و مثل ثقافية تميز جماعة ما، وتظهر شخصيتها بالنسبة لباقي الجماعات وتجعل منها شيئا منفردا (التحيز الثقافي Cultural Bias). وهو مصطلح بدأ في التلاشي حاليا إذ ينظر إليه كترديف

للمواطنة ولا يعدو في كونه تعبيراً صريحاً عن الانتهازية ويقابلها وجهاً لوجه . بهذا المعنى وحده ، تبدو المواطنة موضوعاً يستخدم كأداة اتصالية . و يسأله في ذلك " Habermas " من منطلق أن المواطنة هي نتاج التفاعلات الاتصالية بين مختلف المشاركين فيها ، ويضع مقولته الشهيرة خطب أو حديث المجتمع المحلي " Community of Discourse " . واقترح " Donati " "نموذجاً" آخر سماه بالمواطنة المجتمعية التي " Societal Citizenship " تتميز توافقياً من الثقافة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مع التفاعلات الاتصالية . وأن المواطنة التي بشر بها " Donati " ما هي إلا صورة لذلك البناء الاجتماعي الذي يتخذ من المجتمع المدني سلطة ما . باختصار ، أن المواطنة شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية الواسعة . وهذا معناه أنه مهما اشتد الصراع على السلطة أو الثروة في هذا التكوين الثقافي - الاجتماعي ، فإن الضبط الاجتماعي لا يسطو على الحق (الحريات) ولا يتسم بالتساهل وعدم الجدية في معالجة ما قد يترتب عنه من انحراف أو إجرام . فتنامي المطالبة بالحريات الفردية والجماعية يتطلب وسائل مادية وأخرى رمزية تساهم في صقل التنظيم الاجتماعي وأنسنة " Humanisation " الضبط الاجتماعي " ، وفي جو من التضامن للحفاظ على وحدة مجتمع ما بعد الحداثة .

تعديل السلوك ومقاومة الانحراف والجريمة في الجزائر: لكي تتمتع الدراسة العلمية للسلوك المنحرف أو الإجرامي بالصفة العلمية تستوجب طرحها ك - مشكلة - تستدعي حلاً كافياً وشاملاً وإلا خلعت عنها صفة العلم . فالبحوث والدراسات والمقالات والمناقشات التي عرضت خلال أيام فعاليات هذا الملتقى ، عالجت موضوعات بطريقة منسقة ، نظرياً وميدانياً ، و لو لم تتوصل إلى حل مباشر . فالنتائج المرصودة فيها هي نتائج تقريبية ، و ستظل كذلك طالما تميز مجتمع الدراسة وأفراده بحالة فوران وتغير وتحول " Conversion " .

فالأزمة التي عصفت بالمجتمع الجزائري وخلفياته ⁽¹⁴⁾ خلال العشرية المنصرمة . حيث مورست عمليات الضبط من خلال القمع والسيطرة والترويع ، حيث حاصر الجزائريون بعضهم بعضاً ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الحصار قد تحول إلى حصار ضدهم . وهذا انعكاس للمناخ الداخلي المعبر عن التنافر والتفكك ، أو مشجع على الاستقطاب والشكليات . غير أننا نجد معظم التحليلات تؤكد وجود أزمة جزائرية "

"Algerian Crisis" تشدد وتستمر شروط وجودها لتتحول منطقيا في الأذهان إلى محنة جزائرية "Algerian Dilemma" (ساقور ، 1999 ص 1) . ويعاش الوضع الجزائري في تخلفه على المستوى السوسيو- سياسي بنمط مميز من الواضح فيه وجود كلمتين هما : " الضبط والتنظيم الاجتماعي". فتلازمها في الحضور يطرح أكبر تحد يواجهه المجتمع الجزائري . ومن هنا تبدو العلاقة الجدلية بين المصطلحين بحيث أن التغير في تحقيق أحدهما يحيل المجتمع إلى وضع التأزم المتفاوتة درجات تأثيره. ولمعالجة هذا الخلل البنيوي - الوظيفي ووقف التصدع و التوتر المؤدي إلى الانحراف أو الجريمة أوجد التنظيم الاجتماعي " السلطة الملزمة" " Imperative Authority " لجنة أوكلت إليها مهام إصلاح هياكل الدولة وزودت بصلاحيات، وضبطت لها رزمة لنقدية اقترحاتها من أجل تعديل سلوك الدولة وهياكلها في مدة لا تتجاوز تسعة أشهر (15) .

فالغاية واضحة تتمثل في السعي المباشر لتكوين نظام اجتماعي فعال وشغال، في الوقت ذاته يفترض فيه تحقيق الاستقرار " Stability " والتوازن " Equilibrium ". هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يحقق تجاوب المواطنين الجزائريين وولاءهم والعمل بزمة و إخلاص للنظام الاجتماعي والثقة في حقيقة أهدافه. فعمل اللجنة يتلخص في إعادة الثقة وبنائها " Confidence Building " و إقناع الرأي العام الجزائري و مخاطبة مشاعره العامة من جهة ، وإقناع الرأي العام الدولي بهذا - المسعى الحميد- وكسبه ليسهم في تدعيم القانون الوطني ويفوز برضاه من جهة أخرى .

فالتحول السياسي " Political Conversion " بدأ في التخلي تدريجيا عن مبدأ الحتمية Determinism " واستبدله بمبدأ الطوعية " Voluntarism ". وهذا تعزيزا لموقف المواطن الجزائري وجعله جزءا من السلطة ذاتها - إذا أراد ذلك- . واشتق نظرية الحق من خلال لجان تعنى بالتطور الحاصل وكيفية تغيير الحكم (التشريع) الذي يولي أسبقية مبدأ الحقوق " Rights " أولا ثم يوضع الكيفية التي ستتغير الأحكام بموجبها فيما يخص الواجب " Obligation " . أي أن خضوع المواطن للنظام الاجتماعي لا تستطيع القوة وحدها حمايته ما لم يسندها رأي عام ، لأن سلوك الأفراد وأحكامهم على الأحداث والوقائع الجارية، لا ينتظرون الإجراءات الشكلية أو الرسمية التي تتخذها مختلف الهيئات الرسمية في إصدار الأحكام والجزاءات على تلك المخالفات . وهنا نلمس أهمية هذا الخطاب الموجه للرأي العام لأن المخالفين (المنحرفين) يخشون من حكم الرأي

العام وسخطه عليهم . وبذلك نرى أهمية الرأي العام كسلطة في التشريعات والضوابط في الجماعات الديمقراطية وتحقيقا للإرادة الجماعية . ولكي يضمن النظام الاجتماعي خلاصه من كثير من الانحرافات الاجتماعية فإنه يتعمق في الحياة ويحكم على الأعمال من خلال إحلال مبدأ توازن المصالح، والإعراض عن استخدام القوة أو التلويح بها أو استخدام مبدأ " الغلبة " . وعلى هذا الأساس، فإن الإصلاحات المتوقعة ومعانيها تؤسس لخلق بيئة اجتماعية -سياسية للعمل التنموي و درء المفسد وتصويب الانحرافات وتخفيف الفساد .

فمن المنطقي جدا، أن تحمل هذه الإصلاحات ، إذا تمت ، مفاهيم منطقية وتجريبية، وتستدعي إسنادها بنظرية سوسيولوجية تتماشى وتوجهاتها و وظائفها وأهدافها حتى - إن بدت بمكونات - هي بالأساس متناقضة تتطلب حصافة في التوليف أو التوفيق لتلك المفارقات " Paradoxes " التي تعتربها . فالحرية هي حق لا يضادها الحق، وإنما يشهد لها، والضبط الاجتماعي هو أداة الضغط المثلى، لإحقاق هذه الحرية أو الحقوق من خلال استخدامه لقواعد وأحكام ومعايير محددة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم . غير أن هذا التساند الوظيفي يشق هو الآخر من ميراث ثقافي يتجسد أساسا في مجموعة الحقوق المتبادلة والالتزامات التي يتعهد بها كل المتفاعلين اجتماعيا. والمختبر ميدانيا لحال القانون وتطبيقه في معظم المجتمعات أن الإحساس بشقه المتعلق بالضبط الاجتماعي على وجه التحديد، هو أمر نسبي تساهم فيه عوامل كثيرة لا مجال لذكرها هنا ، من قبيل: تفشي ذهنية "سرقة البابك" خلال وذهنية القوانين وضعت لتخترق الخ

تأسيسا على ما تقدم ، تبدو موضوعات الملتنقى شائكة وواسعة وفضفاضة وتشمل سوسيولوجية المجتمع ككل ومشكلاته المتنامية باستمرار ، مادي ورمزيا. ولكن ما يحسب لصالح هذا الملتنقى ونجاحه يتمثل في التالي :

1. سيادة الجو الديمقراطي والنقدي الذي تميزت به فعالياته.
2. أننا ككتاب اجتماعيين أو باحثين نجهل الكثير عن تطور مجتمعنا عبر العقود التي وحدت بين الجزائريين وأسست لا حقا لعقيدة شعبية " Populist " ترتضي أن يكون جميع الجزائريين إخوة متساوين " Equality " في الحقوق والواجبات، ولا يرون مانعا من تلقي القصاص " Nemesis " المستحق . وهو ما جعلهم أكثر انفعالا إلى حد الفوران الاجتماعي عندما اكتشفوا لاحقا، حقيقة

التميزات التطبيقية والحقوقية التي تمت في ظل النظام الاشتراكي التحديثي وما أجبه ويؤجبه من نزوات عدوانية دفاعية أحيانا أو هجومية أحيانا أخرى .

3. أن العلم المستخلص من الملتقى مازال متأثرا إلى حد بعيد بالخطاب السياسي السائد وما أفصحت عنه -صراحة- بعض الأحزاب السياسية العلمانية كتحميل مؤسسات المجتمع وخاصة المدرسة الأساسية (المعربة) ومعلميها مسؤولية ذلك الانحراف أو الجريمة ، علما بأن خريجي هذه المدرسة لم يلتحقوا بسوق العمل بعد . وهو تغافل عن الاستقطاب الثقافي الذي يفعل فعله في تأجيج الصراعات اللغوية وحتى المذهبية

4. تغيب ربع المدعويين الذين بعثوا بمستخلصاتهم لأسباب يغلب عليها سمة الشخصية " المتفقة " الاعتزالية فالمدعو الغائب يعيش هو الآخر اغترابا " Alienation " داخل وطنه أو جامعتة. وهو سلوك يقترب من الانحراف إذ اعتمدنا نظرية التحليل النفسي -السريري.

باختصار، يبقى الجدل قائما حول موضوعات هذا الملتقى ويشند على وجه التحديد حول مدى استقلال كل من الحرية والإرادة من جهة، والضبط الاجتماعي من جهة أخرى. ويبقى السؤال قائما منتصبا عن: ما هي قدرات ومهارات السلطان ودينه الدؤوب " حول ملازمة الجمع بينهما ؟ " . وبعبارة أخرى ، ما هو الموقف الأيديولوجي والسياسي والثقافي الذي ستتخذته التشريعات التي يعول عليها كثيرا اتجاه هذين الموضوعين ، قطبي الرحي ؟ على ما بهما من التعارض والتنافر والتقابل في الوقت ذاته، كوحدة منطقية للسلوك المنكر والمكتسب والممارس اجتماعيا. فالمفارقات المركبة يمكن تجسيدها والجمع بينها ثانيا في النظام الاجتماعي ، كأسلوب لتحقيق الأمن والطمأنينة، لمحاصرة الأزمة العميقة التي عاشها ويعيشها حاليا المجتمع الجزائري ولا يعرف أحد كيفية الخروج منها - اللهم إلا أولئك المنادين بضرورة تغيير النظام المجتمعي السياسي والاجتماعي- الفكري - . وهذا بحثا عن قواعد وقوانين جديدة تحكم توزيع السلطة وأساليب ممارستها وتوزيع الثروة. ذلك ما تما توضيحه بيانيا عند محاولتنا تفسير نموذج AGIL.

ونتيجة لكل ما سبق فإن كل ما تم بحثه في هذا الملتقى، بقي مرهونا لما سياتررتب عن هذه الإصلاحات المرتقبة والتي قل - أن تجد - من يثق بها وبإمكانية تجسيدها عمليا.

وريشما يتحقق ذلك ستبقى دراسات الانحراف والجريمة عاجزة عن التقليل من فظاعتها ومن انتشارها. وهذه مهمات صعبة يتحمل متقوننا عبئا رئيسا منها. ولذلك فنحن بحاجة لأكثر من ملتقى، وجيش من المهتمين والمتخصصين في مختلف العلوم السلوكية والدراسات الدينية، علما أن للدين قيمة التي ستظل دوما المحرك والموجه للسلوك الجزائري على مستوى الحياة المدنية. فالمشاركة البناءة في مجالات تقنين الشريعة الإسلامية باتجاه القوانين الوضعية بما يتوافق وظروف العصر دون الإضرار بمبدأ الأصالة في هذا البلد المأزوم.

خلاصة

أثارت فعاليات هذا الملتقى كثيرا من المشكلات الاجتماعية والمقاربات المنهجية، إذ تم رصد عديد الصور للسلوك الانحرافي، الضد الاجتماعي على المستويين الفردي والجماعي، فضلا عن ذلك استرسل الدارسون في تتبع الآثار الناجمة عن هذا الانحراف لئلا حقوق الإنسان وأمنه بالمعنى الواسع للكلمة على النفس والعرض المحيط والممتلكات.....

ولا يفوتني في هذا المقام التذكير بأن المجتمع الجزائري يتلمس أولى خطوات طريقه لبناء مجتمع حضري وصناعي ومشارك يتسم بالمرونة وعدم الجمود لكن بمتغيرات حديثة طرأت على هذا المجتمع النامي من جهة، وعلى ضرورات المجتمع الدولي من جهة أخرى.

غير أن معالجة الاتجاهات الفكرية والأبعاد والأطر الأولى لعلم اجتماع الانحراف تبقى مبتورة ما لم نتناول موضوع الضبط والتنظيم الاجتماعي والمظاهر التي يبدو عليها هذا التنظيم، ودور الثقافة والبناء الاجتماعي في تحقيق الاستقرار والأمن والتوازن الاجتماعي. فالنسخ والتحميص Emulsion لمفاهيم السلطة والثروة في المجتمع الجزائري مجانية للواقع وإن الدعوة مفتوحة للباحثين والدارسين والعلماء والمفكرين بذل محاولات جادة للربط بين نموذج AGIL وحال المجتمع الجزائري. كانت المبادرة بإقامة هذا الملتقى الطيب فكرة نيرة والله من وراء القصد.

الهوامش:

- 1- توقفت مديرية الأمن الوطني عن نشر بياناتها الدورية و المألوفة إثر تفشي ظاهرة العنف السياسي في الجزائر سنة 1993.
- 2- ألقى الدكتور فريد بن الشيخ محاضرتة باللغة الفرنسية تحت عنوان :
La Criminalité Organisée : Une Menace Réelle Pour les Démocraties dans le Monde.
- 3- محاضرة مستمدة من أطروحته لدكتوراه الدولة غير المنشورة و الموسومة : جرائم القتل في المجتمع الجزائري. دراسة العوامل و الآثار و طرائق العلاج. جامعة باجي مختار، قسم علم الاجتماع، عنابة 1997.
- 4- مذكرة التخرج لمجموعة من طلاب قسم علم الاجتماع سنة 2000. و يوجد بها خطأ لغوي حيث الصحيح هو : " انعكاسات الجريمة على الشباب في الجزائر ".
- 5- محاضرة مشتقة من أطروحته لدكتوراه الدولة غير المنشورة و الموسومة : "مؤسسات التنشئة الاجتماعية و دورها و علاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر". جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة 1995.
- 6- ورقة قدمت إلى الندوة العلمية المنظمة من قبل المجلس الدولي لدراسة مشكلات الكحولية و الإدمان ووزارة الصحة دولة البحرين. أنظر :
SAGHOUR, A (2000) «Impact of Developement on Narcotics Addicts : The Algerian Experience. Paper prepared for 43rd I.C.A.A. International Institute on The Prevention and Treatment of Dependencies: Demand Reduction in Practice. Gulf International Convention Center. Bahrain 3-7 Sept. ICAA Abstracts ; P9.
- 7- استاء الطبيب النفسي "فرانتز فانون " كثيرا من المعاملات الوحشية التي مارستها سلطات الاحتلال ضد الجزائريين و هم - يخوضون حرب التحرير الوطني - وندد بفضاعة ما يتعرض له " العربي " من مرض عقلي على المستويين الميكرو و الماكرو سوسيولوجي. و يمكن الاطلاع على بعض ما ورد في رسالة استقالته الموجهة إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر عند :

See : Goldthorpe, J.E. (1978) " The Sociology of the Third World. Disparity and involvement. Cambridge, University Press Cambridge P.74"

8- انطلقت التتظيرات حول الجريمة و الانحراف في وقت مبكر في الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما، من خلال اسهامات علماء الاجتماع و فقهاء القانون. و بدأ الاهتمام بهذه المشاكل من خلال أعمال:

-Znaneiecki F etal (1919) « The Polish Peasant in Europe and America. » Chicago University, chicago Press.

- Rock, P (1973) "Deviant Behaviour " (London Hutchinson.

- Scull, A.T. (1989) " Deviance and Social Control" (ed) SMELSER, N, I (Hand Book of Sociology. Sage Publications. The publisher of professional Social Science. NewburyPark, London, New Delhi, Chap (20) PP (667-693)

9- للمزيد راجع :

- Berger, Petal (1976) Sociology : A Biographical Approach, Penguin books. U.K.

- Liazos, A (1972) The Poverty of The Sociology of Deviance : Nuts, Sluts, and Pervers". Social Problems (20) : P 103-120.

- Missinger , S. (1986) "Changes in Social Control" Qualitative Sociology (9) PP 58-62.

10- يقدر عدد نزلاء سجون الحق العام في بلدان السوق الأربية المشتركة لوحدها بـ 350000 سجيناً حسب ماورد في تقرير تلفزيوني أجرته القناة الفرنسية F3 من خلال حصتها الأسبوعية "وجها لوجه" جمعت بين وزيرة العدل في الحكومة الاشتراكية و نظيرها السابق في الحكومة اليمينية بتاريخ 2001/02/04 الساعة 11 ليلا.

أنظر :

For Further Discussion See :

- Toffler, A (1990) "Power-Shift Knowledge, Wealth and Violence at the age of 21st Century. New York . Bantam Books .

11- أنظر على سبيل المثال :

See for Exemples :

- Dionne, P etal (1990) " La Communication Interpersonnelle et Organisationnelle : L'Effet Palo Alto, Morin (eds) Boucherville. Québec (Canada).

- Donati, P (1993) « La Cittadinanza Societaria, Laterza Roma, Bari

- Habermas, I (1981) « Theorie Des Kommunikativen Handels. Suhrkamp, Frankfurt A, M

- Lucas, A (1993) *Comunicacion y Participacion Como Elementos Basicos de la Cultura, Empresarial, Universidad Complutence. Madrid. 30. XI*

12- دوناتي بيار باولو : أستاذ في قسم علم الاجتماع، جامعة بولونا، إيطاليا. و تجد انتقاداته للبارسونزية استحسانا لدى علماء الاجتماع الأوروبيين حتى أن البعض يصفه ببارسونز أوروبا. أنظر مقالته :

See Donati, P (1994) "is Communication Enough To Make Social Participation ? The Role of Culture In Social Relationships. I.S.A 13th world Congress of Sociology, Bielefeld, Germany. 18-23 July

13- يبدو المجتمع البريطاني أكثر المجتمعات الغربية تحكما في الضبط الاجتماعي من خلال صيغة « Community Policing » الشرطة الجوارية غير الاستفزازية و تتقدم بالمساعدة كلما طلب منها ذلك. هذا من جهة، و استفادة مصالح الأمن من مخابرها التي تبحث في السلوك الانحرافي و الإجرامي على وجه الخصوص من جهة أخرى. و يجري حاليا مركز البحث في علم النفس الجنائي دراسة صيغ السلوك الإجرامي من خلال رصد مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تمارسها الشخصية المنحرفة أو الإجرامية، و هذا لوضع معيار قانوني - اجتماعي للجريمة. للمزيد أنظر :

Mokros, Andreas (2000) "Applicatons of Facets Theory to Criminal Profiling (Eds) "social Science Methodology in the New Millinnium. Proceeding of the 5th International Conference On "Logic and Methodology. Cologne, Germany 3-7 oct.

14- أنظر : سليمان الرياشي و آخرون : الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي، اعداد مركز الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 1996.

وحول تداعيات الأزمة الداخلية و مواقف العالم الخارجي منها أنظر :

See :

Damner,C(1998) " Algeria" in Jane Hampton (ed) *Internally Displaced Persons: A Global Survey* (London: Earth scan Publications LTD.

- Joffé, George (2001) " Algeria : Domestic Crisis and The Outside World " ISODARCO. International School for the study of Conflict. "Tensions in The South Flank of Europe. Rome. Italy 20-28 January.

Roberts, H(2003) "the Battlefield Algeria" (1988-2002)New York. USA.

Stone, M(1997) "the Agony of Algeria" (London: Hurst & Company"

15- للمزيد : راجع الخطاب التوجيهي للسيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية يوم السبت الموافق لـ 25 نوفمبر (تشرين الثاني 2000) بالجزائر.

و هو ينصب لجنة إصلاح هياكل الدولة و مهلمها.

توجد مقتطفات منها في جريدة النصر قسنطينة 26-11-2000 ص ص 1-3.

المراجع المعتمدة

1. القرآن الكريم .

2. السنهاوري عبد الرزاق وأحمد حشمت : أصول القانون أو المدخل لدراسة

القانون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر 1950 .

3. الشكعة مصطفى :معالم الحضارة الإسلامية، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين

، بيروت، لبنان 1982.

4. ساقور عبد الله : المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية . بحث ميداني في

مدينة عنابة، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة باجي مختار ، قسم

علم الاجتماع ، عنابة 98-1999 .

5. دليل الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع حول " الانحراف والجريمة في

المجتمع الجزائري والمجتمعات المعاصرة". 12-13 نوفمبر ، تشرين الثاني

2000.

6. جريدة النصر ، قسنطينة 26 نوفمبر (تشرين الثاني) 2000 :

المراجع الأجنبية

1- CAMPBELL, T (1988) Sieta Teorias de la Sociedad .Madrid. Ediciones Câtedra .S.A.T

والمقتطف في النص ورد باللغة الإسبانية نقلا عن المصدر الأصلي باللغة الإنجليزية.

CAMPBELL, T (1981) Seven Theories of Human Society .Oxford University press.

- 2- DONATI, P (2000) Freedom VS Control in Post-Modern Society : A Relational Approach” in Scheuch etal (eds) The Annals of the International Institute of Sociology. New series, Vol 7. Societies, Corporations and the Nation-State - Brill, Leiden, Boston, Koln.
- 3- GEYER, F (1994) “ Development in Muslim Societies : Alienation / Participation and Increasing Complexity”. Paper preared for Adhoc session
- 03 : “Development in Muslim Societies”. 13th World Congress of Sociology Bielefeld, Germany 18-23-July.